الإستشهاد النحوي

في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح (لابن مالك)

الدكتور طه محسن

توطئة :

كتاب (الجامع الصحيح) لأبي عبد الله البخاري (ت ٢٥٦ ه) من أصحّ كتب الحديث النبوي ، ذاع صيته ، وعلت منزلته ، وصار محلّ حفظ وعناية وتقدير من لدن العلماء ، فأقيمت عليه الدراسات والشروح والمختصرات .

وحينما عزم العالم المحدّث شرف الدين اليونيني (٦٢١–٧٠١ه) على مقابلة اصوله ، ندب جمعاً من الفضلاء ينظرون في نُسخ معتمدة مضبوطة ، وفي الحضرة جمال الدين محمد بن مالك النحوي (٦٠٠ –٦٧٢ ه) يسمع ما يقرأون ، ويحل ما يستشكلون . وفي ذلك يقول : (فكلما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب ، وضبط على ما اقتضاه علمي بالعربية . وما افتقر إلى بسط عبارة ، واقامة دلالة ، أخرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد ، ليكون الانتفاع به عاماً ، والبيان تاماً إن شاء الله تعالى) (١)

ثم قيد ملاحظاته في كتاب سماه (شراهد التوضيح والتصحيح لمشكلات

---

(١) ارشاد الساري ، القسطلاني ٤١/١ .

الجامع الصحيح) (٢) ، اختار فيه مئة وثمانين نصاً من صحيح البخاري (٣) وجعلها محور دراسة لغوية ، ناقش فيها مئة وسبعاً وأربعين مسألة في قواعد اللغة العربية (٤) .

فهو إذن من مصادر الدراسة النحوية القيمة التي تعتمد على استقراء كلام العرب ، مؤكدة النظر في حديث الكتب الصحيحة .

واذا كان الكتاب قد صنف – في ظاهر الأمر – لتوجيه إعراب نصوص من (الجامع الصحيح) وتصحيح ما أشكل منها ، فاني أرى أن ابن مالك كان يسعى من وراء هذا العمل إلى مناقشة مسائل كانت محل خلاف بين النحاة ، وأنه أراد أن يسدّ خللا رآه في مناهج الذين لم يتوخوا استقراء الكلام العربي كما يجب ، أو اطّرحوا كثيراً من الشواهد النثرية الفصيحة ، ولا سيما التي احتفظت بها كتب الحديث النبوي . فلم يكن لابن مالك بدّ من مخالفتهم فيما ذهبوا إليه ، منطلقاً من نصوص حديث البخاري : لما له في نفوس المسلمين من الاحترام والاكبار .

ومن هنا نجد الكتاب متميزاً من غيره بهذه الخصيصة ، إضافة إلى

---

(٢) طبع لأول مرة في إله آباد بالهند عام ١٣١٩ هـ . ثم نشره عن هذه النسخة محمد فؤاد عبد الباقي بالقاهرة عام ١٩٥٧ . وهي التي اعتمدت عليها في البحث . وقد وقع في هذه المطبوعة أخطاء وتحريفات لم تؤثر على منهج البحث ونتائجه . وأصلحت ما يحتاج الى ذلك في مواطن عن مخطوطة (شواهد التوضيح) الموجودة في مكتبة الأوقاف ببغداد ، وهي برقم (٦٥٨١) وأشرت إلى ذلك في الهوامش .

(٣) منها اثنان وسبعون حديثا للنبي صلى الله عليه وسلم . وما بقي فهو من كلام الصحابة رضي الله عنهم كابن عباس وحذيفة وعمر وعائشة وعلي وأبي موسى وحارثة بن وهب . وغير الصحابة كأبي جهل وورقة بن نوفل وعمر بن عبد العزيز ومترجم كلام هرقل .

(٤) وهي مسائل نحوية ، ما عدا سبعاً في الصرف وأربعاً في اللغة . وقد عمل محقق الكتاب في آخره فهرساً بالمسائل التي عالجها ابن مالك . ولاحظت أن المؤلف لم يسر في الدراسة على سنن معين ، فلا هو اقتفى أثر البخاري في تبويب كتابه ، ولا هو جمع المسائل المتماثلة في موضوعاتها المخصصة .

كثرة شواهده ووفرتها إذا ما قيست بشواهد ابن مالك في مصنفاته الاخرى، فقد جمع فيه على صغر حجمه أكثر من سبع مئة وعشرين شاهداً نحوياً على اختلاف أنواعها .

وهي ظاهرة لا نجد لها مثيلاً عند النحاة قبل ابن مالك (٥) .

وهذه الميزات أضفت عليه أهمية بالغة زاد منها ما لمؤلفه من شهرة واسعة في ميدان العربية . فهو أبرز نحويّ في القرن السابع الهجري ، كان(يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب . مع الحفظ والذكاء والورع والديانة ، والتحري لما ينقله والتحرير فيه) (٦).

وأجمع الذين ترجموا له على أنه كان حريصاً على العلم وحفظه ، كثير المطالعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله ،وكان لا يرى إلا وهو يصلي أو يتلو أو يصنف أو يقرئ . ويكفي دليلاً على ذلك أنه حفظ يوم وفاته ثمانية شواهد (٧) .

وكانت له مشاركة في القراءات والتصنيف فيهـا (٨) . وهو من الرجال المعدودين الذين اهتموا بالحديث في عصره (٩) . قال عنه السيوطي ت ٩١١ هـ (وكان أمة في الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن . فان لم يكن فيه شاهد عَدَلَ الى الحديث،فان لم يكن فيه شاهد

---

(٥) ولأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) كتاب (اعراب الحديث النبوي) يقوم على إعراب ما يشكل من الالفاظ الواقعة في الأحاديث ليس غير . أما كتابنا موضوع البحث،فهو – كما سيظهر – دراسة نحوية متميزة تقوم على مناقشة النحاة،والاستناد الى التعليل والقياس والاحتجاج بالشواهد المستفيضة . فالكتابان مختلفان في المادة والمنهج .

(٦) نفح الطيب ، المقري ٢/٢٢٨ .

(٧) نفح الطيب ٢/٢٢٨ – ٢٢٩ .

(٨) طبقات الشافعية الكبرى ، السبكي ٨/٦٧ . غاية النهاية ، ابن الجزري ٢/١٨٠ .

(٩) طبقات الشافعية الكبرى ، ، السبكي ٨/٦٨ .

عدل إلى أشعار العرب) (١٠) .

قدمت هذا بين يدي الموضوع لأبيّن أنّ صلة المؤلف بالتراث النحوي الذي خلفه السابقون ، والتراث الأدبي الذي انكب على تدبره وحفظه مكنته من توسيع دائرة الاستشهاد ، إذ لم يقف عند ما تركه النحاة الذين تقدموا عليه ، بل أضاف شواهد كثيرة إلى ما عرف قبله . ويستطيع القارىء أن يقف في كل صفحة من صفحات الكتاب على شواهد كثيرة من القرآن الكريم والحديث الشريف ، ومن أشعار العرب وأقوالهم ، ومن خلال ذلك تتجلى قابلية المؤلف المتميزة ومقدرته على استخدام هذه النصوص بطريقة نحن أحوج ما نكون إليها ما دمنا نسعى إلى تيسير لغتنا .

واقتضت الدراسة أن أستعرض الأنواع التي استدل بها على ذلك الترتيب لأخلص إلى بسط منهجه العام في الاستشهاد .

القرآن الكريم وقراءاته :

استند ابن مالك الى الذكر الحكيم في الاحتجاج للمسائل التي عرض لها وتوجيه مشكل النصوص التي اختارها ، وكان يهرع إليه ما وجد الى ذلك سبيلا ، حتى بلغت شواهده اثنتين ومئتي آية.(١١) وهو يأخذ بظاهرها ، ولا يؤثر التأويل والتقدير ومن أمثلة ذلك تجويزه استعمال « من » في ابتداء غاية الزمان . قال: (وهو ما خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله : وأما « من » فتكون لابتداء الغاية في الأماكن) (١٢) . واستدل بقوله تعالى : (لمسجد أسس على التقوى من أوّل يوم أحقّ أن تقوم فيه) (١٣)

---

(١٠) بغية الوعاة ١٣٤/١ .

(١١) يضاف اليها (١٥) آية مكررة .

(١٢) شواهد التوضيح ص ١٢٩ – ١٣٠ . وينظر الكتاب ٢٢٤/٢ .

(١٣) التوبة ، آية ١٠٨ .

وهو مذهب الكوفيين . وتأوّل البصريون (من أول يوم) على تقدير : من تأسيس أول يوم (١٤). وما اختاره ابن مالك هو البعيد عن التكلف الظاهر .

واهتمامه بالقراءات جعله يعتمد عليها اعتماداً كبيراً . وبلغ احتجاجه بها في أربعة وأربعين موضعاً ، صرح بأسماء أصحابها ولا سيما القراءُ السبعة ، ومن ذلك أنه أيّد بقراءة حمزة : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) (١٥) بجر الأرحام ، جواز العطف على ضمير الجر بغير إعادة جواز العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار . وهو مما منعه البصريون ورفضوا شواهده (١٦) . ونظير هذا تجويزه نصب المضارع بعد الفاء في جواب « لعل » وهو مما لم يجوزه البصريون (١٧) .وحجته في ذلك قراءة عاصم : (لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى) (١٨) ، وقراءة حفص (لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلعَ إلى إلٓه موسى) (١٩) .

ولم يعتمد المؤلف على السبعة فحسب ، بل أخذ بقراءة غيرهم كطلحة ابن مصرّف وأبي العالية وابن محيصن وأبي رجاء العطاردي . وربما أورد القراءة وهي شاذة مستشهداً لما ذهب إليه ومدعيا القياس فيها . ومن ذلك تأييده بقراءة الأعمش (ولا تمنن تستكثر) (٢٠) بالنصب ، جواز النصب على إضمار « أن » (٢١) وهو مذهب الكوفيين (٢٢) . ومثله تجويزه حذف

---

(١٤) تنظر المسألة (٥٤) من الانصاف ، للانباري ٣٧٠/١ .

(١٥) النساء ، آية : ١ . وينظر شواهد التوضيح ص ٥٣ .

(١٦) ينظر الانصاف ٤٦٣/٢ ، المسألة (٦٥) .

(١٧) البحر المحيط ، أبو حيان ٩٩/١ و ٤٦٥/٧ . الجنى الداني ، المرادي ص ١٢٩ .

(١٨) عبس ، آية : ٣ و ٤ .

(١٩) غافر ، آية : ٣٦ .

(٢٠) المدثر ، آية : ٧٤ .

(٢١) شواهد التوضيح ص ١٧٩ .

(٢٢) تنظر المسألة (٧٧) من الانصاف ٥٥٩/٢ .

همزة الاستفهام في غير الشعر إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها . واستدل بنصوص منها قراءة ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) (٢٣) بهمزة واحدة . وهو خلاف مذهب سيبويه (٢٤) .

إنّ ما ذكرته كان في معرض التمثيل ليس غير ، لبيان أنه كان يستشهد بالقراءات ويحتج بها حتى ولو خالفت المشهور من آراء النحاة من غير تأويل في الغالب . وعلى كثرة ما أورد منها لا نجده يضعفها أو يرد شيئاً منها ، كما هو مذهب نحاة من أهل البصرة ، وإنما أخذ بها ، سواء منها ما كان صادراً عن القراء السبعة أم العشرة أم كان من الشواذ . فهي مصدر من مصادر الشواهد النحوية ، يستشهد بها في تأييد مذهبه ، ويقيس عليها (٢٥) ، ولم يتردد في اتباع ما يقضي به المنطق المعقول (من التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة ، فيعول عليها في الجواز ومخالفة الأئمة . وربما رجح ذلك بأبيات مشهورة) ٢٦) .

وهذا مذهب صحيح ، لأن القراءات كلها شواهد نحوية فصيحة ، وهي خير وأقوم من الشواهد الشعرية . ولأن (القرآن فوق مستوى التأويلات ، وأن فيصل الرأي فيه صحة الاستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره من غير نظر الى قلة أو كثرة ... ذلك أن كل ما يجيء في القرآن قوي فصيح ، بل هو في أسمى مراتب القوة والفصاحة) (٢٧) .

الحديث النبوي :

يعدّ ابن مالك في طليعة النحاة الذين استندوا الى الحديث الشريف في

---

(٢٣) سورة البقرة ، آية : ٦ . وينظر شواهد التوضيح ص ٨٧ – ٨٨ .

(٢٤) الكتاب ١٧٤/٣ . الجني الداني ص ١٠٠ .

(٢٥) باستثناء موضعين . ينظر : شواهد التوضيح ص ١١١ و ١٦١ .

(٢٦) اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ص ١٠٠ .

(٢٧) المصدر نفسه ص ١٠٣ – ١٠٤ .

تأييد القواعد النحوية ، بل هو أول من توسع في الاستشهاد به حتى صار من مميزات مذهبه النحوي . ومن ثمّ اقيم عليه النكير ورمي بالخروج على سنن النحويين المتقدمين والمتأخرين (٢٨) .

وليس هذا مجال البحث عن اختلاف العلماء في الاستشهاد بالحديث . ولا هو مجال الكلام على موقف النحاة ومناقشتهم فيما قبلوه منه وما رفضوا الأخذ به ، فقد سجلت فيه البحوث والمصنفات (٢٩) . ولكن المقصود في هذا البحث بيان موقف ابن مالك منه في (شواهد التوضيح والتصحيح) .

إنّ عنوان الكتاب يشير قبل كل شيء إلى أنه شواهد لنصوص مشكلة في صحيح البخاري ، أراد المؤلف أن يوجه إعرابها ، ويُنَظّر لها بكلام العرب الفصحاء ، فكان من هذه النظائر الحديث النبوي . إذ بلغ ما استشهد به خمسة وتسعين حديثاً ، منها ستون برواية البخاري (٣٠) ، وستة عشر عزاها ابن مالك الى كتب الحديث وصحاحه . ورجع محقق الكتاب مثلَها عدداً إلى مظانه من المصادر الحديثية . وما بقي بدون عزو لم يتجاوز الثلاثة ، وهي على قلتها معضدة بشواهد قرآنية وشعرية (٣١) .

وبهذا نعرف أنه لم يكن في استشهاده حاطب ليل ، ولا كان من عادته

---

(٢٨) كان أول المنكرين عليه وأشدهم أبا حيان النحوي ت ٧٤٥ هـ . تنظر مقالته في الاقتراح ، للسيوطي ص ٢٣ . وناقش كلمة أبي حيان غير واحد من الباحثين . والتفصيل في كتاب (الشواهد والاستشهاد في النحو) لعبد الجبار علوان ص ٣٠٩ وما بعدها .

(٢٩) منها : الاستشهاد بالحديث ، لمحمد خضر حسين ، مجلة مجمع اللغة العربية ٣/١٩٩ . و : في اصول النحو ، لسعيد الأفغاني ص ٤٢ وما بعدها . والشواهد والاستشهاد في النحو ، لعبد الجبار علوان النايلة ص ٣١٢ وما بعدها . والحديث النبوي في الدراسات اللغوية والنحوية ، لمحمد ضاري حمادي . وفي الحديث الشريف والنحو ، للدكتور خليل بنيان الحسون ، مجلة الاستاذ العدد الثاني ، بغداد ١٩٧٩ .

(٣٠) استناداً الى احالات المحقق في هوامش الكتاب .

(٣١) تنظر الصفحات ٣ و ٣٩ و ٧١ من شواهد التوضيح .

أن يستدل (في إثبات القواعد النحوية مما روي في الحديث وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون ، ومما لم يتعين أنه من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ولا من لفظ الصحابة) (٣٢) ، وانما كان متثبتاً مما ينقل ، مطمئناً الى صحة ما يقول . حتى انه كان يذكر اختلاف الروايات (٣٣) ، ويسرد أسماء الرواة ، كقوله في تجرد الفعل « أوشك » من « أنْ » (ولا أعلم تجرده من « أنْ » إلا في قول الشاعر :

يوشك من فرّ من منيته في بعض غراته يوافقها

وفيما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة والدارمي عن المقدام بن معدي كرب الكندي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(يوشك الرجل متكئاً على أريكته ، يحدث بحديث من حديثي ...) (٣٤)

إنّ موقف ابن مالك في عدّ الحديث من مصادر الاحتجاج الرئيسة فريد بالقياس الى من تقدم عليه . ولم يفته التصريح بذلك في الكتاب . ومن ذلك :

قوله في وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً : (والنحويون يستضعفون ذلك ، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة . والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ...) (٣٥)

وقوله وهو يرجح اتصال الضمير في نحو « كنته » : (وأما مخالفة السماع فمن قبل أنّ الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه : إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله) (٣٦) .

---

(٣٢) من كلام أبي حيان في ارتشاف الضرب ص ٨٤ . ينظر كتاب : أبو حيان النحوي ، للدكتورة خديجة الحديثي ص ٣٣٢ .

(٣٣) تنظر الصفحات ٦٥ و ٧٢ و ٨٧ و ٨٩ من شواهد التوضيح .

(٣٤) شواهد التوضيح ص ١٤٤ .

(٣٥) شواهد التوضيح ص ١٤ — ١٥ .

(٣٦) شواهد التوضيح ص ٢٧ — ٢٨ .

وقوله في وقوع خبر كاد مقروناً بـ « أنْ » (فاذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ، ونقل صحيح ، كما في الأحاديث المذكورة ، تأكد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل) (٣٧) .

وهذه النظرة في الاحتجاج بالحديث مكنته من أن يعرض آراءه بدقة، ويتخذ لنفسه موقفاً خاصاً حسب ما يمليه عليه اجتهاده ، ويهديه اليـــه تفكيره. مستهدياً بما ارتضاه من شواهد .

ومن الأمثلة التي كان فيها الحديث حكمه الفيصل :

– جواز ثبوت الخبر بعد « لولا » (وهو مما خفي على النحويين إلا الرمانيّ والشجري) (٣٨) .

– وجواز حذف الموصول لدلالة صلته عليه ، وهو (مما انفرد به الكوفيون ووافقهم الاخفش . وهم في ذلك مصيبون ... وأحسن ما يستدل به على هذا الحكم قوله صلى الله عليه وسلم : مثل المهجّر كالذي يهدي بدنة ، ثم كالذي يهدي بقرة ، ثم كبشا ، ثم دجاجة ، ثم بيضة) (٣٩).

– وجواز (العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره ، وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر إلا على ضعف ، ويزعمون أنّ بابه الشعر . والصحيح جوازه نثراً ونظماً . فمن النثر ما تقدم من قول علي وعمر رضي الله عنهما) (٤٠) .

هذه أمثلة من فيض الآراء التي بثها في الكتاب ، واحتج لكل منها بحديث أو أكثر مرتضيا القياس عليها. وما لم يقس عليه – مع ندرته – فهو مؤوّل (٤١)، كقوله صلى الله عليه وسلم في صفة الدجـال (وإنّ بين عينيــه مكتوبٌ

---

(٣٧) شواهد التوضيح ص ١٠١ .

(٣٨) شواهد التوضيح ص ٦٥ .

(٣٩) شواهد التوضيح ص ٧٦ – ٧٧ .

(٤٠) شواهد التوضيح ص ١١٤ .

(٤١) وحكم بالشذوذ على أربعة مواضع سأذكرها . تنظر الصفحات : ٧٩ و ١١١ و ١٥١ و ١٦٠ .

كافر) في رواية رفع (مكتوب) . أوّله على حذف اسم « إنّ » وما بعد ذلك جملة في موضع رفع خبرها (٤٢) .

ومهما يكن من شيء فابن مالك انفرد عمن سبقه من النحاة حين احتج لمجموعة مسائل نحوية بأكثر من مئتين وسبعين حديثاً متوسعاً في هذا الشأن توسعاً نفّس فيه على العربية بعض الشيء .

ولا يسع الدارس إلا الاطمئنان إلى سلامة ما ذهب إليه في عدّ الاحاديث من المصادر التي يعتمد اللغوي والنحوي عليها (٤٣) .

وكان مجمع اللغة العربية معضداً لهذا المذهب ، إذ جاء في الموضوع ضمن أبحاثه ما يأتي : (وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروَى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول ، وان اختلفت فيها الرواية ، ولا يستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة ، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مردّ له) (٤٤) .

الشعر :

وعلى حسب الطريقة التي سار عليها في الاحتجاج ، فقد قبل الشعر واعتد به ، وبلغ ما ذكره في الكتاب مئتين وعشرين شاهداً . وكان يستشهد أحيانا للمسألة الواحدة بعدة أبيات كي يؤكد صحة ما ذهب اليه . ومن ذلك :

— في وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً . قال : (والنحويون يستضعفون ذلك . ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة . والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً ، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ، وكثرة صدوره عن

---

(٤٢) شواهد التوضيح ص ١٤٨ .

(٤٣) مدرسة الكوفة ، الدكتور مهدي المخزومي ص ٦٠ .

(٤٤) من بحث عنوانه (الاستشهاد بالحديث) لمحمد خضر حسين ، في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (جـ ٣ ص ٢٠٨ سنة ١٩٣٦) . وقرار المجمع بجواز الاحتجاج بالحديث في (جـ ٤ ص ٧ سنة ١٩٣٧) . ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو ص ٣٣٧ .

فحول الشعراء (٤٥) . ثم يستشهد بثمانية أبيات .

– وفي العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار . قال : (وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطرباً والأخفش . والجواز أصح من المنع ؛ لضعف احتجاج المانعين ، وصحة استعماله نظماً ونثراً) (٤٦) . ثم يذكر ستة أبيات من النظم .

وهو لا يُعنى بذكر المصادر التي استقى منها شواهده الشعرية (٤٧) . كما أنه ترك أكثرها بدون نسبة الى قائليها ؛ إذ بلغ ما لم ينسبه قائل مئة الى وثمانية وستين شاهداً . واستعمل عند ايرادها عبارة : (كقول الشاعر) أو (كقول الآخر) . وتلك طريقة سار عليها النحاة على اختلاف مذاهبهم النحوية وأماكنهم وأزمانهم (٤٨) .

ودرج المؤلف على أن يذكر البيت بتمامه ، لكنه اجتزأ موطن الشاهد في سبعة مواضع من الكتاب ، مكتفيا بشطر أو أقل من الشطر (٤٩) .

وأظهرت الدراسة أنه تعدَّى ما في كتب النحو من شواهد إلى مصادر اللغة والبلاغة والأدب والحديث والدواوين ، وراح يلتقط منها ما يؤيد رأيه. وبلغت الأبيات التي لم ترد في مصادر النحو قبله حوالي المئة ، منها ستون تقريبا رددها النحاة الذين جاءوا بعده (٥٠) . ولعله تفرد بذكرها شواهد نحوية . وهي بلا شك إضافة جديدة إلى ما عرف منها قبلاً .

---

(٤٥) شواهد التوضيح ص ١٤ – ١٥ . (٤٦) شواهد التوضيح ص ٥٣ .

(٤٧) باستثناء ستة مواضع صرح فيها بنقله عن سيبويه (ص ٥٥ و ١٠١ و ١٣٠) والفارسي (ص ٣٥ و ٥٩) . والبطليوسي (ص ٨٨) .

(٤٨) الشواهد والاستشهاد في النحو ص ١٢٣ .

(٤٩) تنظر الصفحات ٥٤ و ٦٧ و ٧٩ و ١٤٦ و ١٥٤ و ١٥٥ .

(٥٠) هذا الاحصاء مقارب ، اعتمدت فيه على مصادر النحو المطبوعة ، وعلى تعليقات محقق شواهد التوضيح ، و (معجم شواهد العربية) لعبدالسلام هارون الذي رجع الشواهد الى أكثر من ثلاثة وأربعين كتابا . منها أربعة وثلاثون من مصادر النحو المؤلفة قبل ابن مالك أو في حياته .

إنّ كثرة احتجاجه بالشعر لا يعني أنه اعتمد اعتماداً زائداً على الشعر دون النثر في الاستشهاد ، كما فعل غيره من النحاة (٥١) . بل كان يؤيد القواعد بالشعر ، كما أيدها بالنثر . وهي طريقة مطردة في الكتاب ، ومنهج سليم مستحسن . و (كان يشعر بضرورته وأهميته في الاستشهاد بعض النحاة القدامى . قال أبو اسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٩٧٠ هـ في شرحه على ألفية ابن مالك : أما الاعتماد على الشعر مجرّداً عن نثر شهير يضاف اليه أو يوافق لغة مستعملة يحمل ما في الشعر عليها فليس بمعتمد عند أهل التحقيق ؛ لأنّ الشعر محلّ الضرورات) (٥٢) .

أقوال العرب ولغاتهم :

ومما يسلك في كلام العرب ثلاثون نصاً نثرياً أوردها المؤلف في (شواهد التوضيح) منقولة عن كتب النحو واللغة في الغالب (٥٣) . وذكر رواة احدى عشرة عبارة منها (٥٤) .

وكونت هذه الأقوال رافداً آخر من روافد الاستشهاد عنده ، عزز بها آراءه ، من غير نظر الى مذهب من رواها ، بصرياً كان أو كوفياً ؛ لأن الشاهد عنده حجة ما رواه نحوي ثقة .

---

(٥١) أظهرت الدراسة التي قام بها الاستاذ عبد الجبار علوان في كتابه الشواهد والاستشهاد في النحو ص ١٣١ وما بعدها أن من المآخذ على النحويين في شواهدهم اعتمادهم الزائد على الشعر دون النثر في تقعيد القواعد . وأرى أن ابن مالك اختلف عن هؤلاء جميعاً في هذا الاتجاه .

(٥٢) الشواهد والاستشهاد في النحو ص ١٣٥ .

(٥٣) وما روي في كتب الحديث من أقوال الصحابة والتابعين فهو يجري مجرى الحديث الشريف في الاستدلال .

(٥٤) وهم أبو عمرو بن العلاء (ص ٨٦) ويونس (ص ٩٤) والفراء (ص ٢٢ و ٦٠) وسيبويه (ص ١٤١ و ١٤٨ و ٢١٧) والكسائي (ص ٢٩ و ١٠٦ و ٢١٥) والأخفش (ص ١٤٨) .

وأضيفُ إلى ما ذكرت إفادته في مناقشاته النحوية من لغات العرب التي وجد فيها حلاً لمشكل نصوص البخاري إذا خالفت قياساً عند النحاة . واقتصر في الكتاب على لغة ربيعة وبني الحارث وسليم وقريش وتميم(٥٥). وهم فصحاء موثوق بعربيتهم .

المنهج العام للإستشهاد في الكتاب

لقد مكن ابنَ مالك سعةُ ثقافته ، وتنوع مصادرها ، وكثرة محفوظه من رسم منهج متميز في الاستدلال بالشواهد والقياس عليها .

وأهم ملامح هذا الاتجاه احترامه الشديد للمسموع . وهذا الاحترام هو الذي حمله في كثير من الاحيان على قبول الشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذة ، ومن الشعر وأقوال العرب والحديث الشريف ، ما دامت الرواية موثوقا بها . قاعدته في ذلك : (لا عدول عن الاتباع عند صحة السماع) (٥٦) . ومن هنا لم يتردد عن تغيير بعض الاصول التي وضعت سابقاً لأجل أن تتفق مع الشاهد المسموع حين يتعارض مع القياس(٥٧)

وحتم عليه أخذه بالشواهد والقياس عليها مخالفة نحاةٍ التزموا بمقاييس لا يؤيدها السماع . فقد صرح بمخالفته (أكثر النحويين) (٥٨) ومخالفة البصريين (٥٩) وسيبويه (٦٠) والفراء (٦١) .

وقد يوحي اليه السماع برأي جديد يخالف فيه جميع النحاة ، كمذهبه في وجوب حذف اللام الفارقة إذا كان بعد ما و ولي « إن » المخففة نفيٌ ،

---

(٥٥) تنظر الصفحات ٣٧ و ٣٩ و ٤٩ و ٩٧ و ١٨٧ و ٢١٢ .

(٥٦) شواهد التوضيح ص ٩٠ .

(٥٧) ينظر على سبيل المثال ص ٥٢ من شواهد التوضيح .

(٥٨) شواهد التوضيح ص ٩ و ٦٥ و ٦٧ و ١٠٤ .

(٥٩) شواهد التوضيح ص ٤٢ و ٥٣ و ٩١ .

(٦٠) شواهد التوضيح ص ٣٠ و ١٠٧ و ١٢٦ و ١٣٠ .

(٦١) شواهد التوضيح ص ١٢٠ و ١٦٥ .

واللبس مأمون ، محتجاً بقول الشاعر (٦٢) .

إنِ الحقُّ لا يخفى على ذي بصيرة   وإن هو لم يعدم خلاف معاند

وقول الآخر :

أما إن علمتُ الله ليس بغافل   فهان اصطباري أن بليت بظالم

وإلى جانب السماع فانه اتخذ القياس دليلاً دعم به جملة من آرائه ، وجعله أداة يستند إليها في مناقشاته ، ويبني عليها أحكامه . والمسائل التي أيدها بالقياس على قلتها (٦٣) لا يجيز فيها إلا ما كان معضداً بالسماع . وليس في الكتاب موضع واحد يعتمد فيه القياس الذي لا يؤيده شاهد أو أكثر .

فمما قاس فيه وأيده بالسماع ، أو أجازه سماعاً وأيده بالقياس :

جواز وقوع التمييز بعد فاعل « نعم » و « بئس » ظاهراً .

قال (وهو مما منعه سيبويه ، فانه لا يجيز أن يقع التمييز بعد فاعل نعم وبئس إلا إذا أُضمر الفاعل) (٦٤) .

وحذف « أنّ » بعد لفظ « بيد » في مثل الحديث الشريف :(نحن الآخرون السابقون يوم القيامة . بيد كلّ أُمة أُوتوا الكتاب من قبلنا) التقدير : بيد أنّ كل . قال : (وهذا الحذف في أنّ نادر ، ولكنه غير مستبعد في القياس على حذف أنْ ، فانهما أُختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ) (٦٥)

إنّ منهجه في المسموع والمقيس على العموم مقبول صحيح . وكثرة التجويز في مذهبه – على ما أرى – مظهر من مظاهر التيسير في العربية ؛ لأن فيه تسهيل فهم كلام العرب على الدارس ، بعيداً عن القيود التي يعسر

---

(٦٢) شواهد التوضيح ص ٥٢ و ٥٣ . ويراجع ص ١٣٦ .

(٦٣) وهي ست في الصفحات ١٧ و ٢٧ و ١٠٠ و ١٠٩ و ١٣٦ و ١٥٥ .

(٦٤) شواهد التوضيح ص ١٠٧ .

(٦٥) شواهد التوضيح ص ١٥٥ .

الانفكاك عنها . وكان هو يصرح في مناسبات بأنه اختار هذا المذهب لأنه الأسهل ، أو لبعده عن التكلف أو التعقيد (٦٦) . وربما نَعى على نحاة كانوا يضيقون واسعاً ، كقوله مثلاً : (ومن خصّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق ، وضيق حيث لا تضييق ، بل هو في غير الشعر قليل ، وهو فيه كثير) (٦٧) . وقوله : (وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث ، فعلم بالتحقيق (٦٨) عدم التضييق ، وأنّ من خصه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقصر في فتواه عاجز عن نصرة دعواه) .

لقد شمل قياسه النحوي الشائع من كلام العرب وغير الشائع . وكان لا يرفض في الغالب النادر ولا القليل . فربما اكتفى بشاهد واحد واستنبط منه قاعدة وقاس عليها (٦٩) وأعفاه هذا من التأويل النافر والتمحل البعيد ، فقليلاً ما نجده يؤول شاهداً أو يحمله على الشذوذ أو الضرورة .

أقول قليلاً ؛ لأنّ الكتاب لم يخل من الحكم على نصوص بالضرورة أو الشذوذ .

أما الشذوذ فلم يتجاوز الحكم به المواضع الآتية :

١- دخول لام الابتداء على خبر كان (٧٠) .

٢- وقوع خبر « عسى » و « كاد » مفرداً ، وخبر « جعل » جملة اسمية وفعلية فعلها ماض مصدر بـ « كلما » و « إذا » (٧١) .

٣- سدّ الحال مسدّ الخبر مع صلاحيتها لأن تجعل خبراً (٧٢) .

---

(٦٦) شواهد التوضيح ص ١٢ .

(٦٧) شواهد التوضيح ص ١٣٤ .

(٦٨) في شواهد التوضيح ص ١٣٨ : بتحقيق . وما أثبته عن مخطوط الأوقاف رقم ٦٥٨١ .

(٦٩) ينظر مثلا شواهد التوضيح ص ١٣٥ و ١٥٦ .

(٧٠) شواهد التوضيح ص ١٥١ .

(٧١) شواهد التوضيح ص ٧٩ .

(٧٢) شواهد التوضيح ص ١١١ .

٤ـ إثبات ألف « ما » الاستفهامية بعد حرف الجر (٧٣) .

وقد لاحظت أنه حين حكم على شواهد هذه المسائل بالشذوذ لم يعلل لما ذهب إليه . وهو خلاف المنهج الذي سار عليه وارتضاه في أبواب الكتاب.

واذا وجدنا له عذراً في الموضع الأول والثاني ، لأن لكل منهما شاهداً فرداً ، فلست متفقاً معه في الأخيرين ، ولا سيما الرابع الذي ذكر له ستة شواهد فصيحة ، في حين قاس في مواضع على شاهد واحد . ولكي يتضح الأمر أكثر أنقل نصّ عبارته إذ يقول : (وشذ ثبوت الألف في « بما أهللت» و « لا يبالي المرء بما أخذ من المال » و « إني لأعرف مما هو » . لأن « ما » في المواضع الثلاثة استفهامية مجرورة ، فحقها أن تحذف ألفها ؛ فرقاً بينها وبين الموصولة . هذا هو الكثير . ونظير ثبوت الألف في الأحاديث المذكورة ثبوتها في « عما يتساءلون » (٧٤) على قراءة عكرمة وعيسى . ومن ثبوتها في الشعر قول حسان رضي الله عنه :

على ما قام يشتمني لئيم   كخنزير تمرغ في رماد

وقول عمر بن أبي ربيعة :

عجباً ما عجبت مما لو ابصر   ت خليلي ما دونه لعجبتا

لمقال الصفي فيم التجني   ولما قد جفوتني وهجرتا

وفي عدول حسان عن « علام يقوم يشتمني » وعدول عمر عن « ولم » مع إمكانهما (دليل على أنهما مختاران لا مضطران) (٧٥) .

وفي تعليقه على البيتين إشعار بأن هذا الاستعمال خارج عن الشذوذ الى الندرة ، وهو أيضاً يقودنا إلى معرفة مذهبه في (الضرورة) ،فهي عنده —

---

(٧٣) شواهد التوضيح ص ١٦٠ .

(٧٤) النبأ ، آية ١ .

(٧٥) شواهد التوضيح ص ١٦٠ — ١٦١ .

كما يبدو – ما لا مندوحة للشاعر عن النطق به (٧٦) . ويجلي هذا المعنى أكثر تعقيبه – وهو يحتج لاقتران خبر « كاد » بـ « أن » – على قول الشاعر :

أبيتم قبول السلم منا فكـدتم
لدى الحرب أن تُغنوا السيوف عن السلّ

يقول : (وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة ؛ لتمكن مستعمله من أن يقول :

أبيتم قبول السلم منا فكدتم
لدى الحرب تغنون السيوف عن السلّ(٧٧)

ولا أريد هنا مناقشة رأيه هذا ، ولكني أرى أنه يبتعد عن الحكم على النصوص بالضرورة ما وجد الى ذلك سبيلا ، ولذلك لم ترد إلا في ثلاثة مواضع اشتملت على خمسة أبيات (٧٨) . وهي إذا ما قيست بوفرة النصوص قليلة جداً .

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

وهذا يدل على أنه كان يتجنب التعميم في الأحكام ، ويلتزم غالباً الدقة في صوغها مع الاحترازات المتكررة ، فهو يكثر في نعت الشواهد من لفظ (الغريب والنادر والقليل والضعيف والأكثر والأشهر والأفصح) . وكل منها له قيمته ودلالته على الحكم الذي ورد فيه . ومن الأمثلة التي تؤيد هذا الزعم :

قوله : (وفي « فما جعل يشير » غرابة : لأنّ أفعال الشروع إن صحبها نفي كان مع خبرها ، نحو : جعلت لا ألهو . وقد ندر في هذا الحديث

---

(٧٦) تسهيل الفوائد ، ابن مالك ، ص ٤٨ (من مقدمة المحقق) .

(٧٧) شواهد التوضيح ص ١٠١ .

(٧٨) تنظر الصفحات ٢٦ و ٢٧ و ١٦٦ و ١٧٦ .

دخول « ما » على جعل) (٧٩) .

وقوله (وفي « ليمشطُ » شاهد على وقوع الجملة القسمية خبراً... وهذا في خبر كان غريب، وانما يكثر في خبر المبتدأ ... وفي « لَيَردُ عليّ أقوام » شاهد على وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكد بالنون ، وفيه غرابة . وهو مما زعم أكثرالنحويين أنه لا يجوز إلا في الشعر... والصحيح أنه كثير في الشعر قليل في النثر) (٨٠) .

وقوله : (وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال (٨١) .

وقوله : (وله « دون مَن أحوجُ اليه » أصله : دون مَن هو أحوج اليه ، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ مع كون الصلة غير مستطالة ، وفيه ضعف ، وهو مع ذلك مستعمل) (٨٢) .

أخلص من هذا الى أنّ لابن مالك وجهة نظر اختص بها في الاستدلال بالشواهد . وله كما يرى بعضهم (طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين . فان مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي يخالفها الظاهر . وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل،بل قليلا يقول: إنه شاذ أو ضرورة)(٨٣).

وهذا اسلوب علمي نعته ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) بقوله : (وهذه الطريقة طريقة المحققين . وهي أحسن الطريقين) (٨٤) .

---

(٧٩) شواهد التوضيح ص ٧٩ .

(٨٠) شواهد التوضيح ص ١٦٥ .

(٨١) شواهد التوضيح ص ١٨٧ .

(٨٢) شواهد التوضيح ص ١٢٣ . وينظر الصفحات ١٧ – ١٨ و ١٠٣ و ١٥٤ و ١٦٦ و ٢٠٥ .

(٨٣) الاقتراح في علم اصول النحو ص ١١٤ .

(٨٤) المصدر نفسه .

وبعد :

فانهلم يتهيأ لكتاب نحوي في مثل حجم (شواهد التوضيح والتصحيح) ما تهيأ له من النصوص ؛ إذ ضم حوالي سبع مئة وعشرين شاهداً على اختلاف أنواعها . وفيه انفرد المؤلف بذكر أبيات شعرية كثيرة استدل بها على قواعد نحوية . عِدّ عن شواهد الحديث النبوي الذي توسع في الاستشهاد به ، فاستدرك على النحاة جملة من القواعد ، وكثيراً من الشواهد ، ونفّس على العربية بعض الشيء .

ومن محاسن منهجه أنّ شواهد النثر تتكافأ وشواهد الشعر أو تزيد عليها ، بخلاف النحاة الذين اهتموا اهتماماً زائداً بالشعر .

واعتماد المؤلف على النصوص الكثيرة ، والاسلوب العربي الفصيح وسم كتابه بالسمة التطبيقية الوصفية التي ترفض التعليل والتأويل في الغالب ، وتتوخى التسهيل والتيسير .

وكان لهذا المنهج تأثير واضح على كثير ممن جاء بعده من النحاة الذين تلقفوا شواهده وردّدوها في كتبهم واثقين بها ، وطالما يجد المطالع فيها (أنشده ابن مالك) و (ذكره ابن مالك) و (استدل بقوله) و (مثّل بقوله صلى الله عليه وسلم ...) (٨٥) .

وكذلك لقي مذهبه في الاستشهاد عامة ، وبالحديث النبوي خاصة قبولاً حسنا لدى العلماء والباحثين ، ولا سيما المحدثين الذين ضموا

---

(٨٥) ينظر على سبيل المثال : شروح الألفية لابن الناظم ص ٩٩٧ و ٢٧٢ و ٢٧٧ وابن عقيل ١ / ١٩٤ و ٥٧٥ والأشموني ١ / ٢١٥ و ٢٣٣ و ٤ / ١٢ والجنى الداني ، للمرادي ص ١٠ و ١٩٧ و ٢٢٨ و ٢٦٣ و ٣١٤ و ٣١٧ ومغني اللبيب ، لابن هشام ١ / ٦٧ و ٩٦ و ٩٩ و ٥١٤ و٥٢١ ، وشرح التصريح ، للعليمي ٣٦٥/١ و ٣٧٧ و ٣٩٢ .

أصواتهم إلى صوته في هذا الاتجاه (٨٦) .

وما أجدر دارسينا في هذا الوقت أن يشيحوا وجوههم عن كتب النحو التقليدية التي درجوا على اختيار شواهدهم الجاهزة منها ، وأن يحذوا حذو ابن مالك وهم يُعدّون لطلبة النحو مادته ، فيوجهون نظرهم الى كتب الحديث والسيرة والأدب ودواوين الشعر ؛ ليتخيروا منها الأساليب الرفيعة في الاستشهاد والتمثيل .

---

(٨٦) منهم : طه الراوي في نظرات في اللغة والنحو ص ٢١ والدكتور مهدي المخزومي في مدرسة الكوفة ص ٦٠ والدكتور صبحي الصالح في دراسات في فقه اللغة ص ١٢٥ وعباس حسن في اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٩٩ و ١٠٤ . وعبد الجبار علوان في الشواهد والاستشهاد في النحو ص ٣٢٢ وما بعدها .